

يعد التمدد الحضري والعمري على الأراضي الزراعية مشكلة تعاني منها جميع دول العالم ومنها منطقة الدراسة وهي تعتبر عامل من عوامل التصحر، الذي يفاقم مشكلة الأمان الغذائي في ظل عجز الدول عن حماية هذه الأرضي وتشجيع المزارعين على التمسك بها. وهو الأمر الذي يشكل توفير الغذاء للسكان مقياساً مهماً للكم على حسن الأداء السياسي للأنظمة الحاكمة، حيث أصبح الغذاء عاملاً هاماً في السياسات العالمية. لذلك فإن تدهور بيئه الأرضي الزراعية في ريف قضاء أبي الخصيب بعد عام 2003م وتحويلها إلى أشكال عمرانية مختلفة تعد أحد المخاطر التي يجب أن تتصدى لها الدولة وتسن القوانين الرادعة قبل الشروع في البناء على تلك الأرضي بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة تتراوح مابين (300-200م) بقيمة منخفضة مقارنة بالمدن المجاورة التي تتسم بالزيادة السكانية العالية والقيمة العقارية المرتفعة فضلاً عن جشع بعض أصحاب العقارات بفرض البناء وجني الكثير من الأرباح، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى تحويل المناطق الريفية إلى مدن كبيرة بكثافة سكانية عالية بشكل تدريجي، نمو غير متكافئ وغير مخطط له يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة الزراعية منها انكماس مساحة الرقعة الزراعية و النمو العشوائي للعمران الذي يؤدي إلى تلوث ومن ثم الأخلاص بالنظام البيئي الذي يُمهد إلى التصحر مما يؤثر على الامن الغذائي للبلد، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الأرضي الزراعية المنتجة وبالتالي تؤدي إلى تكلفة الدولة مبالغ طائلة من العملة الصعبة لاستيراد المنتجات الزراعية. لذا بناء على ما تقدم يتطلب الحد من الامتداد المساحي العمري على الأرضي الزراعية في منطقة الدراسة استخدام التخطيط العلمي من أجل حل مثل هذه المشكلة. ونتيجة إنعدام التخطيط السليم في المدن ساعد على توسيع العمran على حساب الأرضي الزراعي.